الثورة الاثنين 4 ربيع الأول 1432 هـ الموافق 7 فبراير 2011م العدد (16889)

المشروع يهدف إلى تعزيز القدرة التوليدية للمنظومة الكهربائية

التوقيع على اتفاقية تنفيذ مشروع المرحلة الثانية من محطة مارب الغازية بتكلفة ٣٩٣ مليون دولار

مجور يؤكد أهمية المشروع في دعم وضع الطاقة كمحرك رئيسي للتنمية

■ ،،صنعاء/سبأ

وقع أمس بصنعاء وبحضور رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور، على اتفاقية تنفيذ مشروع محطة مارب الغازية المرحلة الثانية بقدرة ٤٠٠ ميجاوات وبكلفة إجمالية تبلغ ٣٩٢ مليوناً و٧١٩ ألفاً و٧٢٣ دولاراً بتمويل من الحكومة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق السعودي للتنمية.

وقع الاتفاقية عن المؤسسة العامة للكهرباء مديرها العام المهندس خالد راشد عبدالولي وعن شركة بهارات الهندية المنفذة للمشروع مديرها التنفيذي بي كي اديال.

ويهدف المشروع الذي يأتي في إطار الخطوات التنفيذية لاستراتيجية إصلاح قطاع الكهرباء والطاقة إلى تعزيز القدرة التوليدية للمنظومة الكهربائية والقضاء على العجز الموجود في القدرة التوليدية لمحطات التوليد المرتبطة بالمنظومة الوطنية، فضلا عن تهيئة وتجهيز الشبكة الوطنية لنقل قدرات أعلى ٤٠٠ كيلو فولت، وزيادة الاتزان الكهربائي للمنظومة، بالإضافة إلى الاستغلال الاقتصادي الأمثل لمصادر الغاز في الجمهورية من خلال التوسع في بناء محطات غازية.

كما سيعمل المشروع على تخفيف تكلفة الكيلوات/ساعة من خلال استخدام الغاز في عملية التوليد وكذلك المساعدة في توسيع حجم التغطية لخدمة الكهرباء والاتجاه نحو زيادة الرقعة الريفية من خلال ربطها بالمنظومة وإعدادها لمواكبة برامج التنمية المستقبلية.

ويتكون المشروع من ٤ وحدات تربينات غازية بقدرة إجمالية قدرها ٤٥٥ ميجاوات مع كافة توابعها وعدد ٤ محولات بقدرة ١٤٥ ميجا فولت/أمبير لكل محول منها، إلى جانب مجموعة من المحولات المساعدة ٦,٦ / ٠,٤ كيلو فولت لتغذية المساعدات وخزان ديزل سعته حوالي عشرة آلاف متر مكعب مع وحدات المعالجة والتوزيع وكذلك محطة تخفيف الضغط ومعالجة غاز الوقود وتنقيته وتوزيعه على الوحدات، بخلاف نظام الإطفاء والسلامة للمحطة والمعدات وبناء ٤٠ شقة سكنية مع البنى التحتية المختلفة.

هذا وقد شدد الدكتور مجور على الالتزام بالخطوات التنفيذية وفقا للبرنامج الزمني والتقيد الصارم بالمواصفات والمعايير الفنية المحددة..

منوها إلى أهمية المشروع في دعم وضع الطاقة الكهربائية التي تعتبر المحرك الرئيسي للتنمية.

فيما أوضح مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء المهندس خالد راشد انه من المقرر أن يتم تنفيذ المشروع خلال ٣٣ شهراً من الآن.

وأشار بهذا الخصوص إلى انه من المقرر أن يتم الانتهاء من تجهيز المولد الأول خلال فترة ٢٤ شهراً.. مبيناً أن المشروع يشتمل إلى جانب عقد المحطة الموقع عليه أمس عقود توسعة محطة التحويل الممول من حكومة سلطنة عمان الشقيقة بمبلغ ١٥ مليون دولار، والخدمات الاستشارية التي تشمل تحليل وثائق المناقصة والإشراف على تنفيذ مشروعي محطة التوليد ٤٠٠ ميجا وات وتوسعة محطة التحويل ٤٠٠ كيلوفولت.

ولفت إلى الآثار الإيجابية المتعددة لهذا المشروع على الجانب الاقتصادي والبيئي والذي يأتي في إطار الترجمة العملية للتوجيهات الرئاسية باستغلال الغاز في توليد الكهرباء.

وثمن التعاون والتنسيق القائم مع وزارات التخطيط والتعاون الدولي والمالية والنفط والمعادن لإنجاز هذا المشروع الحيوي الذي من شأنه تعزيز الوضع التوليدي للمنظومة الكهربائية والقضاء على العجز الحالي ومواكبة الطلب المتنامي على الطاقة الكهربائية.

حضر مراسم التوقيع وزير المالية نعمان الصهيبي ووزير النفط والمعادن أمير العيدروس وأمين عام مجلس الوزراء عبدالحافظ السمة ووكيل وزارة الكهرباء والطاقة المهندس عادل ذمران ورئيس لجنة الخدمات بمجلس النواب المهندس محسن البحر وعضو مجلس النواب المهندس عوض السقطري وأمين عام اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات أنعم الشهاري ومدير المشروع يحيى سلام والسفير الهندي بصنعاء أوصاف سعيد.

وزير العدل يبحث سبل تعزيز التعاون القضائي مع سفير الاتحاد الأوروبي وممثل اليونيسف في اليمن

■ ،،صنعاء/سبأ

بحث وزير العدل الدكتور غازي الأغبري أمس، مع سفير الاتحاد الأوروبي لدى اليمن ميكيلي تشرفونه دورسو وممثل منظمة اليونيسف السيد جارتيا مجالات التعاون القضائي وسبل تعزيزها وتطويرها.

واستعرض اللقاء ما تم إنجازه ضمن برنامج دعم قضاء الأحداث في اليمن والذي يدعمه الاتحاد الأوروبي وتنفذه منظمة اليونيسف.

وفي اللقاء ثمن وزير العدل الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لليمن في الجوانب القضائية وخاصة تطوير نظام عدالة الأحداث.

وأكد الوزير أن التشريعات اليمنية تحمي حقوق الأحداث وتوجب توفير محاكمة عادلة لهم، وأن الحكومة تقوم بصفة مستمرة بمراجعة القوانين ومواءمتها مع الاتفاقيات الدولية التي هي طرف فيها.

ولفت وزير العدل إلى أهمية تقديم الدول الصديقة الدعم اللازم لتطوير نظام العدالة في اليمن من خلال إنشاء هيئة الطب الشرعي، وإقامة الدورات التدريبية للقضاة المختصين بالأحداث، والقيام بالتوعية القضائية والقانونية من خلال الورش والندوات التثقيفية.

من جانبهما أكد المسئولان الدوليان حرص الاتحاد الأوروبي ومنظمة اليونيسف على تقديم الدعم الكامل لنظام العدالة في اليمن، وتطوير الجهاز القضائي في تنفيذ التشريعات وتعزيز سيادة القانون.

وناقش اللقاء أوضاع الفلسطينيين المقيمين في اليمن.

حضر اللقاء رئيس المكتب الفني بوزارة العدل الدكتور عبدالمؤمن شجاع الدين.

وزير الداخلية يلتقي ممثلة المفوضية السامية للاجئين والسفير الفلسطيني

■ ،،صنعاء/سبأ

التقى وزير الداخلية اللواء الركن مطهر رشاد المصري أمس بصنعاء ممثلة المفوضية السامية لشئون اللاجئين كلير بورجوا.

وفي اللقاء أشار الوزير المصري إلى التعاون القائم بين الوزارة والمفوضية مؤكدا دعم الوزارة وتقديمها كافة التسهيلات لإنجاح عمل المفوضية في اليمن.

من جانبها أشادت كلير بورجوا بتعاون الوزارة وأجهزتها الأمنية ودعمها لتنفيذ برامج المفوضية التي تسهم في تخفيف معاناة اللاجئين في اليمن.

إلى ذلك أكد وزير الداخلية خلال لقائه أمس السفير الفلسطيني بصنعاء باسم عبدالله الاغا موقف بلادنا الداعم لنضال الشعب الفلسطيني وحقه في بناء دولته الوطنية المستقلة.

وناقش اللقاء أوضاع الفلسطينيين المقيمين في اليمن.

واطلع السفير الفلسطيني الوزير على آخر المستجدات في الساحة الفلسطينية.

اليمن تشارك في المؤتمر الإقليمي الثالث للطفولة

■ الثورة/زكريا حسان

تشارك اليمن في المؤتمر الاقليمي الثالث للطفولة بالعاصمة الليبية طرابلس خلال الفترة من ٧-١٢ من الشهر الجاري بمشاركة الدول العربية وعدد من الدول الإسلامية.

وفي تصريح لـ«الثورة» أوضح الأخ عبده محمد الحكيمي الوكيل الأول لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن المؤتمر يهدف إلى مراجعة ما تم تنفيذه من قبل الدول المشاركة في مجال رعاية وحماية الطفولة.

وقال أن الجمهورية اليمنية ستقدم ورقة عمل تستعرض فيها ما نفذته في هذا المجال حول مستوى التعامل الفاعل مع حقوق الطفل وكل المفاهيم الجديدة المتصلة به حيث قامت اليمن بمراجعة شاملة لكافة التشريعات والقوانين الوطنية لضمان مواكبتها للتطورات ولما يخدم مصالح الطفل الذي يعد اللبنة الأساسية لبناء المستقبل، وقال أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أصدرت قراراً بحدد الجهات المشاركة في جمع المعلومات من كافة الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لاتخاذ التدابير اللازمة.

وأضاف الحكيمي أن الوزارة قامت بمراجعة القوانين الخاصة بالطفل مثل قانون حقوق الطفل رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٣م وقانون رعاية الأحداث رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٢م وقانون الجرائم والعقوبات رقم ١٢ لسنة ١٩٩٤م، وغيرها من القوانين وتشكلت لجنة خاصة من جهات حكومية وغير حكومية تمثل كافة المحافظات لمراجعة القوانين التشريعية الخاصة بالطفولة ثم رفعت التعديلات إلى مجلس الوزراء.

أشاد بمضامين المبادرة الرئاسية

ملتقى "مجد" يدعو إلى تكاتف الجهود للدفاع عن الوطن ومصالحه العليا

■ ،،الثورة/حمدي دوبلة

ثمن الملتقى الوطني الديمقراطي لأبناء الثوار والمناضلين والشهداء اليمنيين "مجد" عضو التحالف الدولي للدفاع عن الحقوق والحريات مبادرة فخامة رئيس الجمهورية للحوار والتي تضع الجميع أمام مسئولياتهم الوطنية والتاريخية، ودعا الملتقى في بيان تلقت "الثورة" نسخة منه كافة الأحزاب والفعاليات السياسية والمدنية إلى الاستجابة لمضامين المبادرة والالتفاف حول قضايا الوطن وترسيخ وحدته واستقراره والعمل على اصطفاف وطني واسع لمواجهة التحديات التي يتعرض لها اليمن وذلك بالمضي نحو الحوار الجاد والمسئول والتهيئة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تجنباً لأي فراغ دستوري والحفاظ على المصالح العليا للوطن والمواطنين.

وأضاف البيان أن ملتقى "مجد" بادر بتشكيل لجنة شعبية وطنية للوفاق الوطني تتكون من قيادات الثورة اليمنية ورموز النضال الوطني والشخصيات الاجتماعية في عموم الوطن تتولى مهام حل الخلافات بين أطراف العمل السياسي ومختلف القضايا على الساحة الوطنية بما يجسد روح الوحدة وتكاتف الجهود للحفاظ على الوطن ومصالحه.

وناشد الملتقى المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك باسم دماء الشهداء وتضحيات ونضالات الثوار والمناضلين الأحرار بالعودة السريعة إلى طاولة الحوار للخروج برؤية وطنية موحدة استجابة للمبادرة الوطنية المخلصة التي أطلقها فخامة رئيس الجمهورية، وبالتالي تفويت الفرصة على أعداء الوطن والمتربصين بوحدته واستقراره والتوقف الفوري عن القيام بأي ممارسات وأنشطة من شأنها زيادة تأزيم الموقف على حساب القضايا الأساسية الهامة والمصيرية للوطن وأبنائه.

وكان ملتقى "مجد" قد أعلن مؤخراً العام الجاري ٢٠١١م عاماً للوفاق الوطني والوفاء لقضايا الأمة.
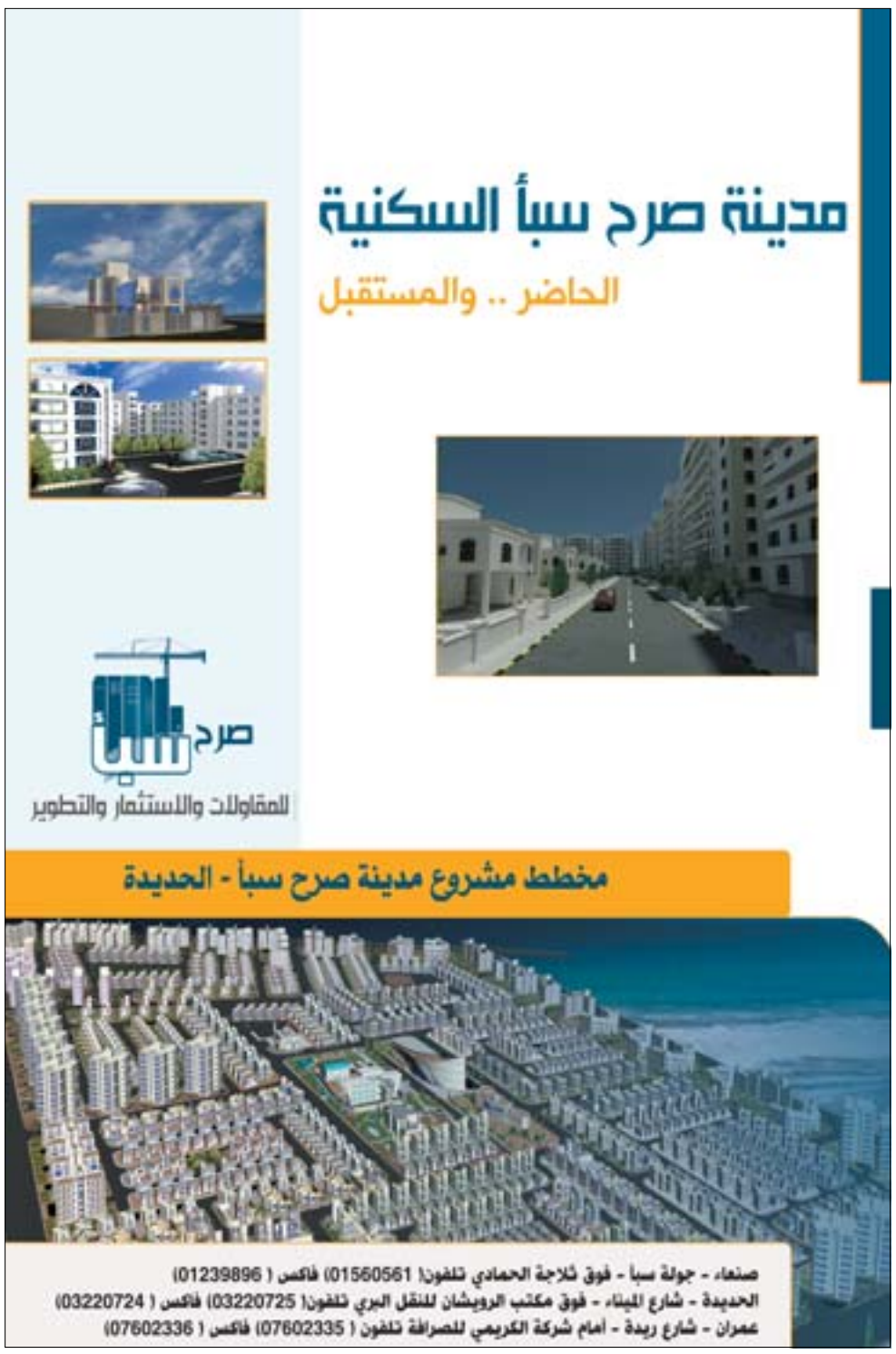
إلى ذلك أعلن اتحاد شباب اليمن بمحافظة المحويت عن تأييده للمبادرة الرئاسية للحوار الوطني ودعا شباب المحويت في بيان تلقت "الثورة" نسخة منه كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية والفعاليات الوطنية إلى الالتفاف حول المبادرة وإجراء حوارها لما من شأنه تحديد المسارات الصحيحة للنهج الديمقراطي في اليمن وتغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين على ما دونها من المصالح.